قياس وتحليل دالة الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨

الباحث: عبدالله محمد رشيد الرملي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
abdahll1991@gmail.com

أ.د. صلاح مهدي عباس البيرماني
كلية الإدارة واقتصاد
جامعة بغداد
salahmahdi761@gmail.com

المستخلص:

يعد الاستثمار من الانشطة الاقتصادية المهمة التي تحتل مكانة مهمة وأساسية في أولويات الدراسات الاقتصادية، وذلك لان حجم الاستثمار يحدد حجم الإنتاج والدخل من ثم معدل النمو الاقتصادي ويساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لذلك يحاول هذا البحث قياس دالة الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٠-٢٠١٨ باستعمال أنموذج ARDL وقد اوضحت نتائج هذه الدراسة بان هناك وعلاقة توازنيه طويلة الاجل بين الدخل والانفاق الاستثماري وان الانفاق الاستثماري يعتمد بشكل كبير على الدخل أي أن العلاقة طردية بين الانفاق الاستثماري والدخل وبلغ الميل الحدي للاستثمار ٠,١٣.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار، العوامل المؤثرة في الاستثمار، الناتج المحلي الإجمالي، النموذج القياسي.

Measuring and analyzing the investment spending function in the Iraqi economy for the period 1990-2018

Researcher: Abdullah M. R. Al-Ramli
Collage of Administration and Economics
Tikrit University

Prof. Dr. Salah Mahdi A. Al-Birmani
Collage of Administration and Economics
University of Baghdad

Abstract:

Investment is one of the important economic activities that occupies an important and fundamental place in the priorities of economic studies, because the size of investment determines the volume of production and income and then the rate of economic growth and contributes to pushing the wheel of economic growth, so this research tries to measure the function of investment spending in the Iraqi economy during the extended period From 1990-2018, using the ARDL model, the results of this study showed that there is a long-term equilibrium relationship between income and investment spending, and that investment spending depends largely on income, meaning that the relationship between investment spending and income is positive, and the marginal propensity to invest is 0.13.

Keywords: investment, factors affecting investment, gross domestic product, the standard model.

المقدمة

يعد الاستثمار واحد من أهم المتغيرات الاقتصادية التي الها دور أساسي في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية وذلك لارتباطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية كالدخل والاستهلاك والادخار والتمويل والبطالة والتضخم وغيرها من المتغيرات ،لذلك يعتبر الاستثمار حجر الزاوية في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية باعتباره الدافع الأساسي للنمو الاقتصادي من خلال زيادة الناتج القومي وكذلك يسهم في نقل التقنيات الجديدة والمهارات الفنية الحديثة لذلك يمكن القول ان من اهم أسباب تلكأ عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها العراق يعود الى غياب أو ضعف الاستثمار.

هدف البحث: يهدف البحث الى تقدير دالة الاستثمار في الاقتصاد العراقي والتعرف على طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

أهمية البحث: تبرز أهمية هذا البحث في كونه يتناول ظاهرة تعتبر مفتاح التنمية الاقتصادية، كما انها ضرورية من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

فرضية البحث: يفترض البحث وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي.

مشكلة البحث: ان تدهور الوضع الامني وعدم توفر البيئة الاقتصادية الملائمة ادت الى انخفاض الميل الحدي للاستثمار وعدم الوصول الى مستوى الطموح.

حدود البحث:

- الحدود المكانية: الاقتصاد العراقي.
- الحدود الزمانية: ١٩٩٠-٢٠١٨.

أسلوب البحث: يجمع البحث بين الأسلوب الوصفي التحليلي في عرض الحقائق الاقتصادية التي احتواها البحث، وكذلك الأسلوب الكمي في بناء النماذج القياسية.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي للاستثمار والناتج المحلي الإجمالي، أما المبحث الثاني فتضمن تحليل تطور الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، اما المبحث الثالث تناول تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي.

المبحث الاول: الإطار النظري للأنفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق

أولاً. الانفاق الاستثماري: يعتبر الانفاق الاستثماري مكون رئيسي للطلب الكلي، ورغم أن الاستهلاك يستحوذ على النسبة الأكبر من الطلب الكلي إلا أن الاستثمار لا يقل أهمية عن الاستهلاك، وذلك لأهمية الدور الذي يلعبه في مجال التنمية الاقتصادية والتشغيل، ويحتل الاستثمار بشكل عام نسبته كبيرة من الطلب الكلي لأي اقتصاد.

يعرف الاستثمار بانه الإضافات على السلع الإنتاجية بأنواعها كالمواد الأولية وآلات والمعدات والمكائن والمباني وغيرها من الأمور المستخدمة في عملية الإنتاج التي تشكل جزءا من الثروة الوطنية والتي تشكل بمجموعها الإضافات الصافية الى خزين راس المال الحقيقي في البلاد أو ويمكن تعريف الاستثمار بأنه الانفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي بمعنى أنه الانفاق الذي يؤدي إلى اضافات جديدة في الاقتصاد القومي من شركات ومصانع ومباني وأسهم وسندات ... الخ (الوادي، ٢٠١٣: ٤٧).

ويتكون الاستثمار من ثلاثة اجزاء فرعية أهمها الاستثمار في راس المال الثابت ويتكون من بناء المصانع والشركات والتجهيزات الجديدة (السلع الرسمالية)، والجزء الثاني في المباني والعقارات، اما الجزء الاخير هو الاستثمار في المخزون، أي التغير في المخزون في منشآت الاعمال المختلفة سواء كان موجبا ام سالبا، وغالبا ما يتم التفرقة بين الاستثمار الاجمالي (Gross)

والاستثمار الصافي (Net) فالاستثمار الاجمالي يتضمن اقساط الاهلاك الرسمالي بينما في الاستثمار الصافي يتم خصم هذه الإهلاكات (مندور، ٢٠٠٤: ١٢).

ويتجه المستثمرون نحو شراء السلع الرأسمالية إذا توقعوا الحصول على أرباح منها، أي إذا كانت العوائد (الإيرادات) من الاستثمار أكبر من التكاليف المترتبة عليه، وبشكل عام يوجد ثلاثة عناصر رئيسية تحدد عملية اتخاذ قرار الاستثمار، وتتلخص هذه العناصر فيما يلي:

١. **العوائد (الإيرادات) Revenues:** في فترات الانتعاش الاقتصادي تزداد العوائد فتزداد الاستثمارات، إما في فترات الركود الاقتصادي حيث لا تعمل الآلات والمصانع بفعالية كبيرة، فتقل العوائد وتقل الاستثمارات. (معلة، ٢٠١٧: ٦٦).
٢. **التكاليف. Costs:** إذا أراد أحد المستثمرين شراء آلة معينة فإن تمويل شراء هذه الآلة يتم بأحد الأسلوبين التاليين:

أ. الأسلوب الأول: عن طريق التمويل الذاتي، وفي هذه الحالة فإن تكلفة هذا التمويل تكون هي تكلفة الفرصة البديلة فإذا كان العائد المتوقع الحصول عليه من هذه الآلة أكبر من العائد الذي يمكن الحصول عليه في المجالات الأخرى فإن الاستثمار يكون مجدياً من شراء هذه الآلة، والعكس صحيح. (فضيلة، ٢٠٠٨: ١٥٩).

ب. الاسلوب الثاني: عن طريق الاقتراض من البنك، وبالطبع فإن تكلفة الاقتراض من البنك هي سعر الفائدة، وعلى هذا الأساس فإن ارتفاع سعر الفائدة يقلل الاقتراض من البنوك وانخفاض سعر الفائدة يزيد الاقتراض من البنوك، لذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة يشجع المستثمرين على تمويل استثماراتهم وهذا يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار داخل الاقتصاد القومي.

٣. **التوقعات Expectations:** وتعني الوضع الاقتصادي المستقبلي، فإذا كانت هذه التوقعات إيجابية أو متفائلة فإن الاستثمارات ستتجه إلى التزايد، أما في حالة توقع حدوث ركود اقتصادي أو أوضاع سياسية وأمنية سلبية فإن الكثير من المستثمرين سيحجمون عن الاستثمار (الداغر، ٢٠١٨: ٥٠).

ثانياً. العوامل المؤثرة في الانفاق الاستثماري: ان انخفاض الانفاق الاستثماري عند اي مستوى سينقل منحنى الطلب الكلي (AD) نحو اليسار، وعند زيادة الانفاق الاستثماري سينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) الى اليمين، وان الانفاق الاستثماري يعتمد على سعر الفائدة والعائد المتوقع من الاستثمار ويتضمن :(الوادي، ٢٠١٢: ٨٥).

١. **سعر الفائدة:** عند زيادة سعر الفائدة مع ثبات العوامل الاخرى سيقلل من الانفاق الاستثماري وذلك بسبب العلاقة العكسية ما بين سعر الفائدة والاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، كذلك أن التغير في عرض النقد له تأثير على حجم الاستثمار، فاذا زاد العرض النقدي سيؤدي الى انخفاض سعر الفائدة وعلية يزداد الاستثمار وبالتالي ينتقل منحى الطلب الكلي الى جهة اليمين، وإذا انخفض العرض النقدي ارتفع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي.
٢. **العوائد المتوقعة:** عندما نتوقع عوائد عالية من خلال مشاريع الاستثمار سيزيد الطلب على السلع الرأسمالية وينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين، وعندما نتوقع عوائد منخفضة ينخفض الاستثمار وينتقل منحنى (AD) الى اليسار، وان العوائد المتوقعة في الحقيقة تنعكس بتأثير عدد من العوامل. (McConnell, 2002: 46).

ثالثاً. الناتج المحلي الإجمالي: يقصد بالناتج المحلي الإجمالي القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية (تامة الصنع) التي تقوم الدولة بإنتاجها أي مجموع قيم السلع والخدمات النهائي على

اختلاف انواعها التي تنتج في بلد معين خلال فترة زمنية معينه وعادة ما تكون سنه، حيث ان الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم جغرافي أو اقليمي يرتبط بالأنشطة الانتاجية التي تتم داخل الحدود السياسية لذلك البلد بغض النظر عمن يملك هذه الخدمات الانتاجية سواء كانوا من المواطنين أو الاجانب. (Gregory, 2004: 502) وعليه لا تدخل في حساب الناتج المحلي الاجمالي ايه سلعة او خدمة يتم انتاجها خارج البلد، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات التي تستخدم في التحليل الاقتصادي حيث يقيس كفاءة الأداء الاقتصادي وتطور مستوى الدخل الي يمكن ان يعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي لأفراد المجتمع.

طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي: هناك مجموعة من الطرق التي يمكن من خلالها قياس حجم الناتج المحلي الإجمالي ومنها:

أ. **طريقة المنتج النهائي (Final Product Approach):** تهتم هذه الطريقة بقياس الدخل (الناتج المحلي) عند منبعه أي عند مرحلة خلقه أثناء العملية الإنتاجية، حيث يتم إضافة قيم كل السلع والخدمات النهائية المنتجة باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في المجتمع خلال فترة زمنية محددة (عام)، وعادة ما يتم تقدير قيمة الناتج المحلي خلال فترة زمنية معينة بالأسعار الجارية (Current Prices) أي على أساس الأسعار السوقية السائدة لكل السلع والخدمات النهائية خلال فترة التقدير. (الخطيب، ٢٠١٣: ٣٤).

ب. **طريقة الدخول المكتسبة:(Income Received Approach):** وتستخدم هذه الطريقة لحساب الناتج المحلي الإجمالي وهي تشمل: مجموع الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية خلال السنة، وعناصر الإنتاج هي: العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم، على ما تقدم فإن الناتج المحلي بهذه الطريقة هو مجموعة الدخول المكتسبة من عناصر الإنتاج من السلع والخدمات = (العمل + الأرض + رأس المال + التنظيم) (عمارة، ٢٠١٦: ٣١٥).

ج. **طريقة الإنفاق النهائي (Expenditure Approach):** تعتبر هذه الطريقة أحد الطرق الأساسية لتقدير الناتج المحلي الاجمالي في المجتمع، وحسب هذه الطريقة يتم النظر إلى الدخل المحلي أو الدخل القومي من زاوية الإنفاق النهائي على مجموع السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في فترة محددة من الزمن غالباً سنة. (الافندي، ٢٠١٣: ٧٦).

المبحث الثاني: تحليل واقع الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي في العراق

اولاً. تحليل تطور الناتج المحلي الاجمالي: يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وأن تحليل نمو الناتج وهيكلة القطاعي من النقاط الأساسية لمعرفة أماكن الخلل ومعالجتها، وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مر بها العراق من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه من عام ١٩٩٠ الى الوقت الحالي.

يلاحظ من الجدول (١) تذبذب في قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة، فقد بلغ مستوى الناتج المحلي الاجمالي (٥٥٩٢٦,٥) مليون دينار عام ١٩٩٠، لينخفض الى أدنى مستوى له في عام ١٩٩١ ليبلغ (٤٢٤٥١,٦) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-٢٤,٠٩) ويعود هذا التدهور في الناتج المحلي الاجمالي الى نشوب الحرب الخليجية الاولى ودخول القوات العراقية الاراضي الكويتية وانعكست اثار هذه الحرب في تدمير البنية التحتية وتوقف المعامل والمصانع عن الانتاج، وتوقف جزء كبير من الصادرات النفطية، وانخفاض الاستثمار، ومع نهاية

الحرب وعودة الحياة الى طبيعتها عاد الناتج المحلي الاجمالي الى الارتفاع مرة اخرى ليشهد تحسنا نوعيا ليبلغ (١١٥١٠٨,٤) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (١٧١,١) وذلك في عام ١٩٩٢ ويرجع ذلك الى زيادة انتاج القطاع العام ودعم الحكومية العراقية في تلك الفترة للقطاع الصناعي والزراعي، وذلك بهدف توجيه الانتاج الزراعي الى القطاع المحلي لتمويل مفردات البطاقة التموينية، ومع اشتداد العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الأمم المتحدة والتي ترتب عليها تراجع الإنتاج الصناعي والزراعي وتدهور أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تدهور قيمة الناتج المحلي الإجمالي في العراق ليصل عام ١٩٩٦ الى (٦٥٠٠٩٢٤,٦) مليون دينار بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-٢,٩) ومن ثم عاد إلى الارتفاع مرة اخرى بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة عام ١٩٩٧ التي تتضمن برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ليصل عام ٢٠٠٠ الى (٥٠٢١٣٦٩٩,٩) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (٤٥,٦%)، لكن هذا الارتفاع لم يلبث طويلا حتى تراجع عام ٢٠٠٢ ومعدل نمو سالب (٠,٧%) وبلغ معدل النمو المركب (١٦٠,٣%) وكذلك متوسط معدل النمو السنوي (١٠١,٢%) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ ويعزى سبب التراجع الى انخفاض الطلب العالمي على النفط بعد احداث ايلول عام ٢٠٠١.

أما فيما يخص المدة (٢٠٠٣-٢٠١٨) فقد شهدت بداية هذه الفترة تغيرات جوهرية في مجمل نواحي النشاط الاقتصادي نتيجة لتغير نظام الحكم عام (٢٠٠٣) اذ أخذ الناتج المحلي الاجمالي مسارا متزايدا باستثناء بعض السنوات لكونها امتازت بظروف استثنائية، اذ ارتفع اجمالي الناتج المحلي الاجمالي بشكل كبير عن الاعوام السابقة حيث ارتفع الناتج من (٢٩٥٨٥٧٨٨,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٣، الى (٥٣٢٣٥٣٥٨,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٤ وبعدل نمو سنوي بلغ ٧٩,٩% وذلك لانفتاح الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي نتيجة رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة تصدير النفط العراقي بشكل كبير مما ساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي وارتفاع قوة الدينار العراقي وزيادة سعر الصرف أمام العملات الاجنبية ثم استمر الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع تدريجيا وبنسب متفاوتة الى ان وصل (١٥٧٠٢٦٠٦١,٦) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي (٤٠,٨%) سبب زيادة اسعار وكميات النفط المصدرة، اذ ازدادت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالإضافة الى ارتفاع عائدات النفط الخام نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة وزيادة اسعار النفط، فضلا عن التحسن النسبي في الوضع الامني والذي اثر بشكل ايجابي على تحقيق نوع من التعافي للقطاعات الاقتصادية العراقية، ثم عاد للانخفاض عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب تداعيات الازمة العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ وانعكاسها على الطلب العالمي على النفط لذلك انخفضت اسعار النفط وانخفضت الكميات المصدرة مما ادى الى تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغ (١٣٠٦٤٣٢٠٠,٤) مليون دينار عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوي سالب (-١٦,٨%)، بعدها عاد للارتفاع مرة اخرى بسبب انتهاء الازمة العالمية و زيادة الطلب العالمي على النفط وارتفاع اسعار النفط وتحسن الوضع الامني وبلغ الناتج المحلي الإجمالي اعلى مستوى له عام ٢٠١٣ اذ بلغ (٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (٧,٦%)، الا ان هذا الارتفاع لم يلبث طويلة حتى عاد للانخفاض مرة اخرى عام (٢٠١٤، ٢٠١٥) اذا شهد انخفاضا ملموسا وبمعدلات نمو سالبة اذ بلغت هذه المعدلات (-٢,٦%) (-٢٦,٩%) على التوالي ويرجع سبب هذا الانخفاض الى تداعيات الاوضاع الامنية التي شهدها العراق مطلع عام ٢٠١٤ التي تمثلت بدخول داعش وسيطرة على بعض المناطق، فضلا عن الانخفاض الحاد في اسعار النفط وبالتالي تدهور الايرادات النفطية، بعدها عاد الناتج للارتفاع التدريجي ليصل الى (٢٥١٠٦٤٤٧٩,٩) مليون دينار عام

٢٠١٨ بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (١١,٢%) وذلك نتيجة التحسن الملموس في الوضع الامني والتخلص من عصابات داعش الاجرامية وتحرير مدن العراق المغتصبة والذي عمل بدورة على زيادة الصادرات النفطية، فضلا عن ارتفاع اسعار النفط خلال تلك الفترة، الامر الذي ادى الى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وبلغ معدل النمو المركب (١٥,٣%) ومتوسط معدل النمو السنوي (١٦,٧٩%) للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ كما في الجدول التالي:

الجدول (١): تطور الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨
(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي* الاجمالي	معدل النمو السنوي%	متوسط معدل النمو %	النمو المركب %	الانفاق* الاستثماري	معدل النمو السنوي %	متوسط معدل النمو	معدل النمو المركب %
	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
1990	55926.5	-	١٠١,٢	١٦٠,٣	5243.1	-	٢٠٦,٥٤	٨٣,١
1991	42451.6	-24.09			4429.7	15.5-		
1992	115108.4	171.1			10865	145.2		
1993	321646.9	179.4			18850	73.5		
1994	1658325.8	415.5			38939	106.6		
1995	6695482.9	303.7			57248.3	47.0		
1996	6500924.6	-2.9			98672	72.4		
1997	15093144.0	132.1			634455.52	542.9		
1998	17125847.5	13.4			1265967.8	99.5		
1999	34464012.6	101.2			13231527	945.1		
2000	50213699.9	45.6			14635962	10.6		
2001	41314568.5	-17.7			17939731	22.6		
2002	41022927.4	- 0.7			7477198	58.3-		
2003	29585788.6	27.9-	١٦,٧	١٥,٣	3151168.8	-57.8	٢٩,١٢	١٥,٧
2004	53235358.7	79.9			9005771.6	185.8		
2005	73533598.6	38.1			16291564	80.9		
2006	95587954.8	29.9			18082946	10.9		
2007	111455813.4	16.6			10411889	-42.4		
2008	157026061.6	40.8			23842998	129		
2009	130643200.4	-16.8			14758289	-38.1		
2010	162064565.5	24.05			25716187	74.2		
2011	217327107.40	34.09			26593885	3.4		
2012	254225490.7	16.9			29181898.1	9.7		
2013	273587529.2	7.6			44974772.2	54.1		
2014	266332655.1	-2.6			35837402.9	-20.3		
2015	194680971.8	-26.9			30650095	-14.4		
2016	196924141.7	1.1			26703209.3	-12.8		
2017	225722375.5	14.6			28330275.9	6.1		
2018	251064479.9	11.2			31400281.6	10.8		
معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			٣٥,٠٣	معدل النمو المركب للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			٣٦,٤	
متوسط معدل النمو السنوي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			٥٤,٥	متوسط معدل النمو السنوي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨			١٠٠,٠٩٢	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على:

- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية للأعوام ١٩٩٠-٢٠١٨.
- تم استخراج معدل النمو السنوي وفق المعادلة التالية:

معدل النمو السنوي = (قيمة سنة المقارنة - قيمة سنة الاساس)/ قيمة سنة الأساس ×١٠٠.

- تم استخراج النمو المركب وفق المعادلة التالية:

$$r = \left(\frac{p1}{p0}\right)^{\frac{1}{n-1}} \text{-1×100}$$

ويوضح الشكل البياني (١) مسار تطور الناتج المحلي الاجمالي لمدة الدراسة (١٩٩٠-٢٠١٨) اذ كان في اعلى مستوى له في عام ٢٠١٣ حيث بلغ (٢٧٣٥٨٧٥٢٩,٢) مليون دينار والسبب في ذلك هو ارتفاع اسعار النفط العالمية في هذه المرحلة وزيادة الصادرات، وتحسن الوضع الامني، الذي انعكس بدوره على زيادة الايرادات النفطية، بينما كانت في ادنى مستوى لها في عام ١٩٩١ حيث بلغت (٤٢٤٥١,٦) مليون دينار وهي متدنية جدا بسبب الحصار الذي تعرضه له العراق في التسعينات من القرن الماضي، وتراجع الايرادات النفطية نتيجة توقف تصدير النفط بعد الحرب الخليجية الثانية، وبلغ معدل النمو المركب (٣٥,٠٣%) ومتوسط معدل النمو السنوي (٥٤,٥%) للمدة المدروسة (١٩٩٠-٢٠١٨) وكما في الشكل البياني.

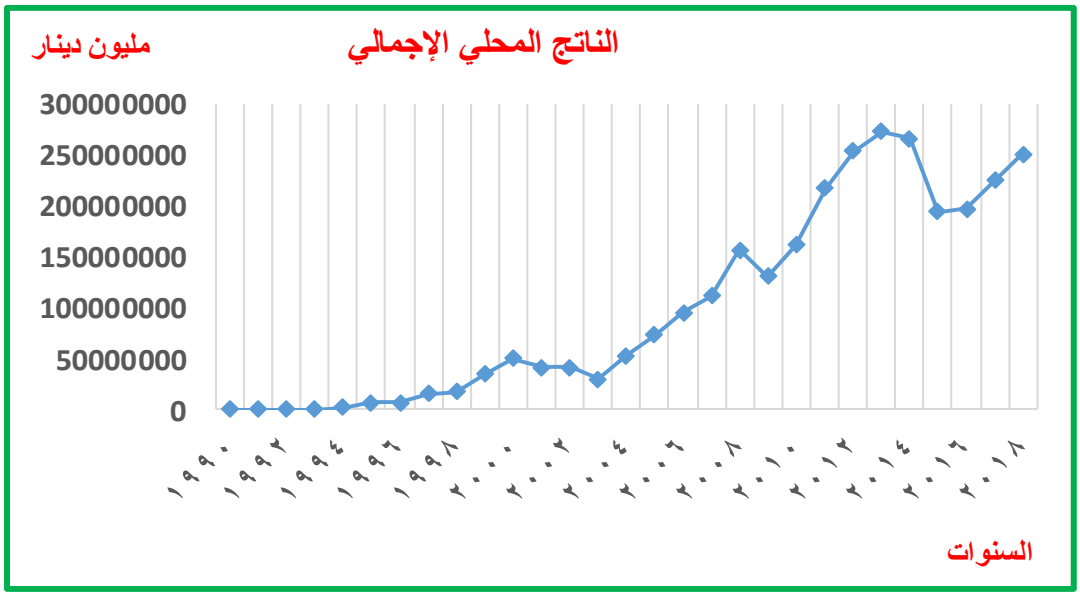

الشكل (١): مسار اتجاه الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجاري في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

ثانياً. تحليل واقع الانفاق الاستثماري في العراق: يعتبر الانفاق الاستثماري أحد القنوات الرئيسية التي يمكن من خلالها نحصل على التكنلوجيا والخبرات الادارية، كما انه يؤدي الى ايجاد طاقات انتاجية جديدة وخلق فرص عمل للعاطلين وتحسين نوعية المنتجات.

نلاحظ من خلال الجدول (١) ان الانفاق الاستثماري بلغ (٥٢٤٣,١) مليون دينار عام ١٩٩٠ ثم انخفض في السنة التي تليها الى (٤٤٢٩,٧) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-١٥,٥%) ويرجع سبب الانخفاض الى الواقع السياسي والامني في العراق اذا شهدت هذه الفترة من عدم الاستقرار السياسي يتمثل بالحرب التي شهدها العراق وما تبع ذلك من مقاطعات سياسية كفرض عقوبات اقتصادية، بعدها عاد للأنفاق الاستثماري الى الارتفاع بشكل مستمر على الرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة، اذا بلغ (١٠٨٦٥) مليون دينار عام ١٩٩٢ وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (١٤٥,٢%) وهي نسبة مرتفعة ويرجع سبب هذا الارتفاع الى انتهاء الحرب واعادة اعمار ما دمرته الحرب، بعدها استمر الانفاق الاستثماري بالارتفاع وبمعدلات نمو متباينة الى ان وصل عام ٢٠٠٢ الى مبلغ (٧٤٧٧١٩٨) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب (-٥٨,٣%) وذلك بسبب تداعيات الحرب التي حدثت عام ٢٠٠٣، وبلغ معدل النمو السنوي المركب (٨٣,١%) ومتوسط معدل النمو السنوي (٢٠٦,٥٤%) للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢.

بعد التغير الذي حصل عام ٢٠٠٣ اخذ الانفاق الاستثماري مسارا متزايدا خلال هذه المدة باستثناء بعض السنوات لكونها امتازت بظروف استثنائية وبسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، اذ ارتفع اجمالي الانفاق الاستثماري بشكل كبير حيث بلغ (٣١٥١١٦٨,٨) مليون دينار عام ٢٠٠٣، ثم استمر بالارتفاع ليبلغ (١٨٠٨٢٩٤٦) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي بلغ (١٠,٩%) بعدها سجل معدل نمو سنوي سالب وذلك في عام ٢٠٠٧ ليبلغ اجمالي الانفاق الاستثماري (١٠٤١١٨٨٩) مليون دينار ويرجع سبب هذا الانخفاض نتيجة تدهور الظروف الأمنية والسياسية وانعكست سلبا على النشاط الاقتصادي وبالتالي على الإنفاق الاستثماري، فضلا عن سوء الادارة الاقتصادية التي انحسبت بصورة غير ايجابية على الإنفاق عموما والإنفاق الاستثماري خصوصا وان كل المعطيات تشير الى تواضع مساهمة الاستثمار لعدم اعطاء اهمية له على الرغم من تحول توجه الدولة لنظام السوق الحر، وبسب الفساد المالي والاداري في اجهزة الدولة الرسمية القائمة على تغليب مصلحتها الشخصية على حساب مصلحة المجتمع، وعدم اعتمادها المعايير الاقتصادية في استغلال الموارد الاقتصادية الاستغلال الامثل بما يحقق الكفاءة والعدالة في استغلال تلك الموارد.

كذلك عاد الانفاق الاستثماري للارتفاع عام ٢٠٠٨ اذ بلغ (٢٣٨٤٢٩٩٨) مليون دينار بمعدل نمو سنوي موجب بلغ (١٢٩%) ايضا ويرجع بسبب هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار وكميات النفط المصدرة، اذ ازدادت القيمة المضافة للقطاع النفطي بالإضافة الى ارتفاع عائدات النفط الخام نتيجة ارتفاع الكميات المصدرة وزيادة سعر برميل النفط، فضلا عن التحسن النسبي في الوضع الامني والذي اثر بشكل ايجابي على تحقيق نوع من التعافي للقطاعات الاقتصادية العراقية، فلم يلبث طويلا وعاد للانخفاض عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب تداعيات الازمة العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨ وانعكاسها على الطلب العالمي على النفط لذلك انخفضت اسعار النفط وانخفضت الكميات المصدرة وبلغ حجم الانفاق الاستثماري (١٤٧٥٨٢٨٩) مليون دينار عام ٢٠٠٩ وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-٣٨,١%)، ثم عاد حجم الانفاق الاستثماري الى الارتفاع ليبلغ (٤٤٩٧٤٧٧٢,٢) مليون دينار عام ٢٠١٣ وهو اعلى حجم انفاق خلال مدة الدراسة بمعدل نمو سنوي بلغ (٥٤,١%) ويرجع سبب زيادة الانفاق الاستثماري الى ارتفاع اسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة ، وتحسن الوضع الامني ،الذي انعكس بدوه على زيادة الايرادات النفطية، بعدها عادة اسعار النفط للهبوط وسيطرة الارهاب على بعض مناطق العراق مما ادى انخفاض الانفاق الاستثماري عام ٢٠١٤ ليبلغ (٣٥٨٣٧٤٠٢,٩) بعدل نمو سالب بلغ (-٢٠,٣) واستمر بالتراجع ليسجل معدل نمو سنوي سالب بلغ (-١٤,٤)، (-١٢,٨%) على التوالي لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ ويرجع سبب هذا الانخفاض الى انعكاس الاوضاع الامنية التي شهدها العراق مطلع عام ٢٠١٤ التي تمثلت بدخول المجاميع الإرهابية وسيطرتها على بعض المحافظات العراقية، فضلا عن انخفاض اسعار النفط وبالتالي تدهور الايرادات النفطية الي يعتمد عليها العراق بشكل رئيسي، بعدها تحسن الوضع الامني وارتفعت اسعار النفط عاد الانفاق الاستثماري الى الواجهة اذ بلغ (٢٨٣٣٠٢٧٥,٩)، (٣١٤٠٠٢٨١,٦) على التوالي للأعوام ٢٠١٧، ٢٠١٨ وبمعدل نمو سنوي موجب بلغ (٦,١%) (١٠,٨%) على التوالي، وبلغ معدل النمو المركب (١٥,٧%) وكذلك متوسط معدل النمو السنوي (٢٩,١٢%) للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨.

ويوضح الشكل البياني (٢) مسار تطور الانفاق الاستثماري اذ كان في اعلى مستوى له في عام ٢٠١٣ حيث بلغ (٤٤٩٧٤٧٧٢,٢) مليون دينار والسبب في ذلك هو ارتفاع اسعار النفط العالمية في هذه المرحلة وزيادة الصادرات، بينما كانت في أدنى مستوى لها في عام ١٩٩١ حيث بلغت (٤٤٢٩,٧) مليون دينار وهي متدنية جدا بسبب العقوبات الاقتصادية التي تعرضه لها العراق في ايام التسعينات من القرن الماضي، وتراجع الايرادات النفطية نتيجة توقف تصدير النفط بعد الحرب الخليجية الثانية، وبلغ معدل النمو المركب (٣٦,٤%) ومتوسط معدل النمو السنوي (١٠٠,٠٩٢%) كما موضح في الشكل البياني التالي.

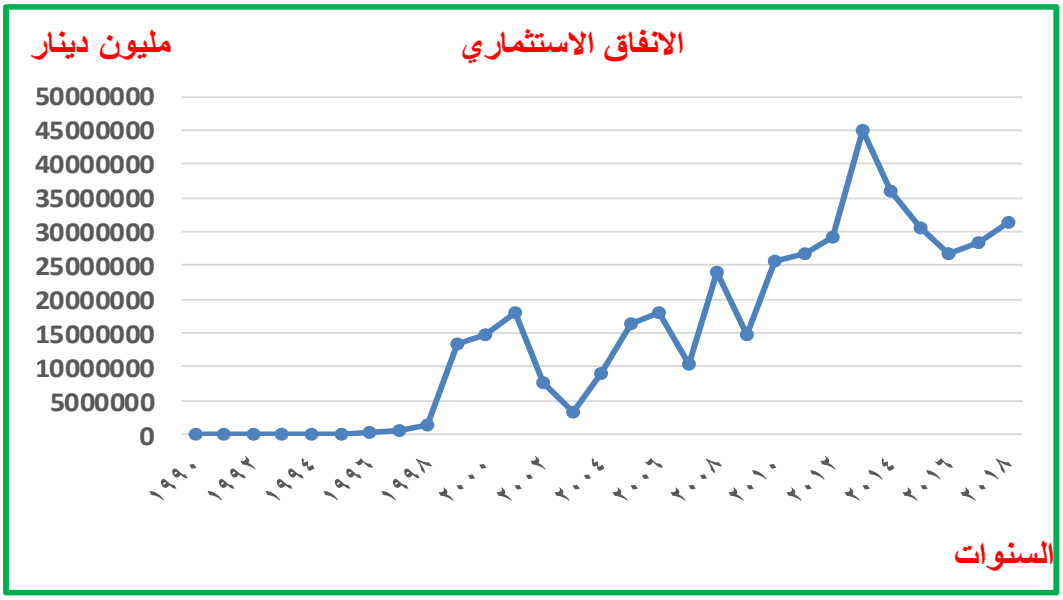

الشكل (٢): مسار اتجاه الانفاق الاستثماري بالأسعار الجارية في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٨

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (١).

المبحث الثالث: تقدير وتحليل العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي

أولاً. اختبار أنموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المبطئة ARDL: بعد ان تم اختبار سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير مستقل و(الاستثمار) كمتغير تابع، وتبين أنها كانت مستقرة عند الفرق الاول $I_{(1)}$ وبتوفر هذا الشرط تمكنا من تطبيق اختبار أنموذج ARDL والجدول ادناه يوضح لنا نتائج الاختبار لهذا الأنموذج.

الجدول (٢): نتائج اختبار أنموذج ARDL لأنموذج الانفاق الاستثماري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
I(-1)	0.113802	0.147472	0.771686	0.4475
Y	0.115215	0.019992	5.763068	0.0000
C	1783893.	1243870.	1.434147	0.1639
Adjusted R-squared	0.89054	Durbin-Watson stat	1.96165	Prob (F-statistic)	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10.

يوضح لنا الجدول (٢) بأن أنموذج ARDL يقوم بتحديد درجات الابطاء الزمني بصورة تلقائية للمتغيرين (I,Y) اذ كانت درجة الابطاء الزمني للمتغير التابع (I) درجة ابطاء واحدة* أما المتغير المستقل (Y) فلا توجد له فترة ابطاء زمني وقد اظهرت نتائج اختبار

(Adjusted R-squared) بأن الدخل Y كمتغير مستقل قد فسر (٨٩%) من التغيرات الحاصل في المتغير التابع (I)، وأن (١١%) تعود الى عوامل اخرى غير داخلة في الأنموذج أما اختبار (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob= 0.0000)، وتدل على المعنوية الكلية للأنموذج من الناحية الاحصائية وتشير احصائيات (D-W) التي بلغت قمتها (١,٩٦١٦٥) وهذا يفسر ان الأنموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

ثانياً. نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test: لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل (وجود تكامل مشترك) بين (الناتج المحلي الاجمالي) كمتغير مستقل و (الاستثمار) كمتغير تابع فلا بد من اجراء اختبار الحدود Bound Test، كما في الجدول التالي:

الجدول (٣): نتائج اختبار الحدود Bound Test لأنموذج الانفاق الاستثماري

الاختبار الاحصائي المستخدم Test Statistic	القيمة المحسوبة Value	(عدد المتغيرات المستقلة) K
F-statistic	12.86945	1
القيمة الجدولية (Critical Value Bound)		
مستوى المعنوية	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.02	3.51
5%	3.62	4.16
2.5%	4.18	4.79
1%	4.94	5.85

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول (٣) أعلاه ان قيمة (F-statistic) المحتسبة بلغت (١٢,٨٦٩٤٥) وهي ايضا أكبر من القيمة الجدولية العظمى والصغرى اذ بلغا (٤,١٦)، (٣,٦٢) عند مستوى معنوية (٥%)، مما يعنى اننا نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة، وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق الاستثماري والناتج المحلي الاجمالي، اي وجود علاقة توازنيه طويلة الاجل.

ثالثاً. اختبار المعلمات المقدرة (قصيرة الاجل) ومعامل تصحيح الخطأ غير المقيد: ان هذا الاختبار يوضح تقدير معلمات الاجل القصير من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة قصيرة الاجل، كما ان هذا الاختبار يوضح معامل تصحيح الخطأ (UECM)، والجدول ادناه يوضح ذلك.

الجدول (٤): نتائج تقدير أنموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الاجل ARDL لأنموذج الانفاق الاستثماري

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob*.
Y	0.115215	0.019992	5.763068	0.0000
C	1783893.	1243870.	0.0000000	0.0000
CointEq (-1)*	-0.886198	0.137239	-6.457323	0.0000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من خلال الجدول (٤) نتائج تقدير المعلمات في الاجل القصير، اذ يوضح الجدول العلاقة الطردية بين (I) و (Y) اي عند زيادة الدخل (Y) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار (I) بمقدار (٠,١١) وحدة، عند مستوى معنوية (Prob= 0.0000) (مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة). وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وتعتبر هذه النسبة منخفضة جدا ويرجع سبب هذا الانخفاض الى الواقع السياسي والامني في العراق، اذ شهدت هذه الفترة من عدم الاستقرار السياسي يتمثل بالحروب التي شهدها العراق وما تبع ذلك من مقاطعات سياسية كفرض العقوبات الاقتصادية، التي ادى الى اعتماد سياسات اقتصادية خاطئة ادت الى تحويل الانفاق الاستثماري الى إنفاق استهلاكي.

وكذلك أظهرت العلاقة المقدرة بان معامل تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) بلغت قيمته (-٠,٨٨٦١٩٨) سالبة ومعنوية وباحتمال (Prob= 0.0000) وهذا يدل على وجود علاقة توازنيه في الاجل القصير بين المتغيرين (I) و(Y) باتجاه علاقة توازنيه في الاجل الطويل، كما ان قيمة معامل تصحيح الخطأ تعني أن (٨٨%) من الاختلال التوازني (عدم التوازن في الاجل القصير) في (I) في المدة السابقة (t-1) يمكن تصحيحه في المدة الحالية (t) باتجاه العلاقة التوازنية طويلة الاجل بسبب اي صدمة (Shock) او تغير في المتغير المستقل، وان معامل تصحيح الخطأ مرتفع نسبيا ومقبول باتجاه العودة الى الوضع التوازني، بمعنى ان الاستثمار يستغرق حوالي (١،١٣) سنة باتجاه القيمة التوازنية بسبب اي صدمة في الأنموذج او تغير في المتغير المستقل.

رابعاً. اختبار المعلمات المقدرة (طويلة الاجل): هذا الاختبار يوضح تقدير المعلمات في الاجل الطويل من اجل الكشف عن درجة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، فضلا عن تحديد نوع العلاقة طويلة الاجل، كما في الجدول التالي:

الجدول (٥): نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل لأنموذج الانفاق الاستثماري

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob*.**
Y	0.130011	0.009886	13.15052	0.0000
C	2012975.	1381113.	1.457502	0.1574

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يوضح لنا الجدول (٥) نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل اذ يوضح الجدول بان هناك علاقة طردية بين (Y) و (I) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية ويتفق مع واقع الاقتصاد العراقي الذي يمثل فيه الانفاق الاستثماري الحكومي غالبية الاستثمار، اي عند زيادة Y بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة (I) بمقدار (٠,١٣) وحدة، مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة، وعند مستوى احتمالية معنوي جدا (Prob= 0.0000)، وهذه النسبة تعد منخفضة دون مستوى الطموح بالنسبة الى إمكانيات الاقتصاد العراقي، وهذا يرجع الى الظروف غير الطبيعية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي طيل فترة الدراسة والتي تمثلت في الحروب والحصار الاقتصادي والاحتلال والتي لم تعطي الفرصة الكافية لتخصيص نسبة أكبر من الناتج للاستثمار.

وفي السابق من خلال تقدير معلمات الاجل القصير في الجدول (٤) تبين أن هناك علاقة طردية بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي، وان هذه العلاقة الطردية في الاجل القصير سوف تستمر في الاجل الطويل، بين (I) و (Y) اي كلما زاد الدخل يؤدي الى زيادة الانفاق الاستثماري وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

خامساً. اجراء الاختبارات التشخيصية للبواقي المقدرة: لغرض التأكد من مدى صحة ودقة النتائج التي تم الحصول عليها في الاختبارات السابقة سوف نقوم بأجراء بعض الاختبارات التشخيصية المهمة لإثبات ذلك وكما يلي:

١. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي Serial Correlation LM Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي وكما يلي:

الجدول (٦): نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي LM لأنموذج الانفاق الاستثمار

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.092880	Prob .F(2,23)	0.9116
Obs*R-squared	0.224331	Prob. Chi-Square(2)	0.8939

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يوضح لنا الجدول (٦) نتائج اختبار مشكلة الارتباط الذاتي، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية بلغت (Prob = 0.9116) وهي أكبر (٥%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي، ومن ثم هنا يجب نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة ارتباط بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

٢. **اختبار مشكلة اختلاف التباين Heteroskedasticity Test (ARCH)**: يستخدم هذا الاختبار للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة اختلاف التباين للبواقي وكما موضح فيما يلي:

الجدول (٧): نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH- لأنموذج الانفاق الاستثماري

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.115262	Prob .F(1,25)	0.7371
Obs*R-squared	0.123912	Prob. Chi-Square(1)	0.7248

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يوضح لنا الجدول (٧) نتائج اختبار مشكلة اختلاف التباين لـ ARCH، اذ نلاحظ بان قيمة (F-statistic) عند مستوى احتمالية تبلغ (Prob= 0.7371) وهي أكبر (٥%) وهذا يعني ان الأنموذج يخلو من مشكلة اختلاف التباين، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة اختلاف تباين بين المتبقيات العشوائية، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة اختلاف التباين بين المتبقيات العشوائية، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

٣. **اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي Histogram-Normality Test:** ان هذا الاختبار يستخدم للتأكد من مدى خلو الأنموذج المقدر من مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي وكما يلي:

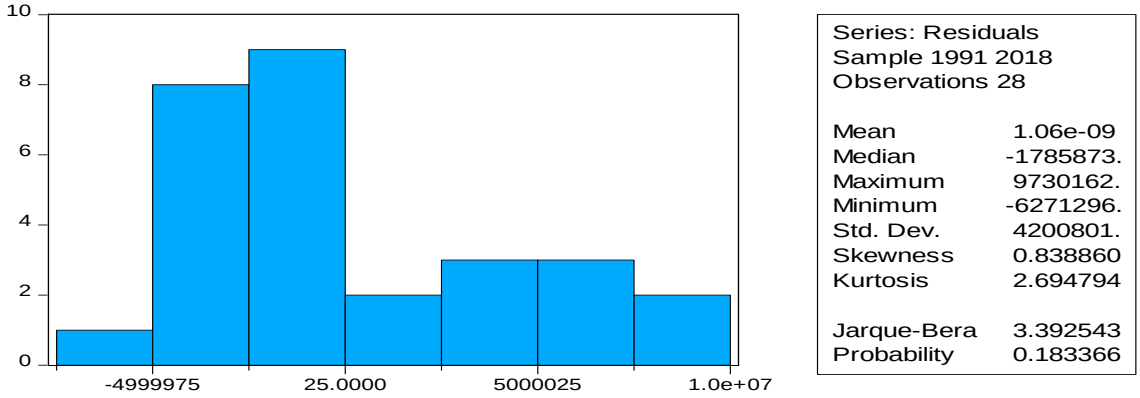

الشكل (٣): نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي لأنموذج الانفاق الاستثماري

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

يوضح لنا الشكل (٣) نتائج اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي اذ نلاحظ بان الاحتمالية بلغت (Prob= 0.183366) وهي أكبر (٥%) وهذا يعني عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم هنا يجب ان نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي، ونرفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود مشكلة التوزيع الطبيعي، ومن ثم فان هذا الاختبار يعزز دقة نتائج الأنموذج ARDL.

٤. **اختبار الاستقرار الهيكلي النماذج الانفاق الاستثماري:** يعتبر اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج (ARDL) المقدر من الاختبارات المهمة من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، وذلك باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، وكذلك اختبار (Recursive Residuals). فاذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين (Recursive Residuals)، (CUSUM) داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى (٥%) يعني ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة ولا يوجد تغيرات هيكلية، وبالعكس وكما يلي:

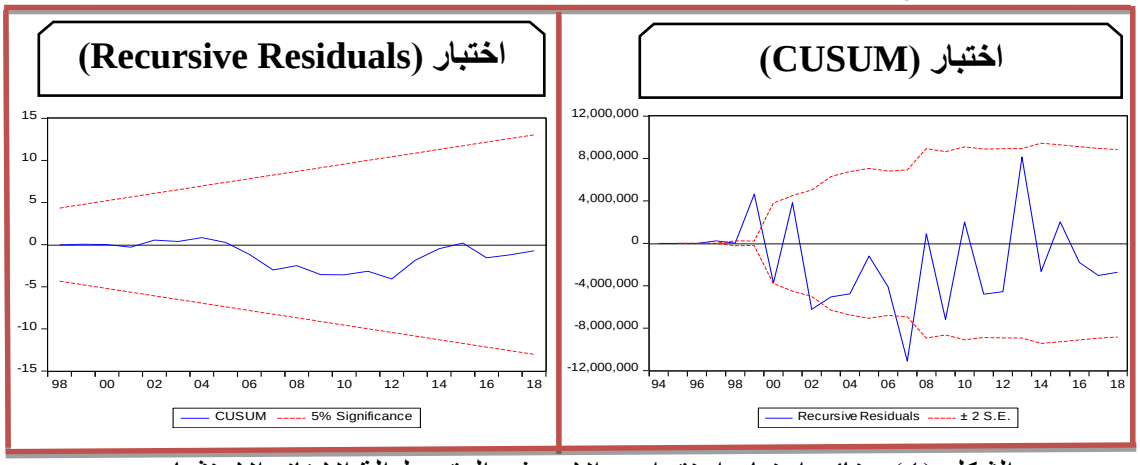

الشكل (٤): نتائج اختبار استقراريه الانموذج المقدر لدالة الانفاق الاستثماري

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews10.

نلاحظ من الشكل (٤) ومن الجزء (CUSUM) ان المجموع التراكمي للبواقي داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥%) وهذا يدل على استقراريه الأنموذج المقدر في الاجل القصير، اما اختبار (Recursive Residuals) يوضح تحرك وتذبذب حول الوسط (قيمة الصفر) داخل حدود القيم الحرجة عند مستوى معنوية (٥%) ويتضح من الاختبارين ان هناك استقرار

وانسجام في النموذج بين نتائج الاجل لطويل ونتائج الاجل القصير بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي.

الاستنتاجات والمقترحات:

من خلال تحليل الجوانب النظرية والقياسية في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠١٨-١٩٩٠) تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والمقترحات يمكن ادراجها بالنقاط التالية:

أولا. الاستنتاجات:

١. اتسم الانفاق الاستثماري بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال مدة البحث لعدة عوامل منها تذبذب أسعار النفط عالميا وانعدام الاستقرار الأمني.
٢. انخفاض الميل الحدي للاستثمار إذا بلغ ٠,١٣ وهي نسبة منخفضة لم تصل الى مستوى الطموح بسبب انعدام الامن والاستقرار السياسي والفساد المالي والإداري في الدوائر الحكومية من أهم المعوقات التي أدت الى انخفاض الميل الحدي للاستثمار.
٣. أظهر اختبارا جذر الوحدة القياسي سكون المتغير المستقل (الدخل) والمتغير التابع (الانفاق الاستثماري، عند الفرق الأول.
٤. كشفت لنا نتائج اختبار الحدود Bounds Test بان هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنيه طويلة الاجل بين الدخل والانفاق الاستثماري.
٥. كشفت لنا المعلمات المقدرة طويلة الاجل ان العلاقة بين المتغير المستقل (الدخل) والمتغير التابع (الانفاق الاستثماري) طرديه وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية.
٦. بين أنموذج ARDL ان إشارات معلمات الاجل القصير كانت موجبة عند قيم احتمالية معنوية مما يفسر التأثير الطردي للأنفاق الاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي في الاجل القصير.
٧. اكدت نتائج الاختبارات التشخيصية ان نتائج أنموذج ARDL واقعية ويمكن الاعتماد عليها بشكل موثوق.

ثانياً. المقترحات:

١. زيادة التخصيصات الاستثمارية والذي سيعمل على تخليص الاقتصاد العراقي من حالة الضعف والتراجع الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي.
٢. ضرورة قيام الدولة بتشريع القوانين الازمة لتفعيل الاستثمار كقوانين حماية المنتج الوطني ومنع الإغراق ودعم الصادرات والقوانين التجارية.
٣. تحسين أداء السياسات المالية والنقدية والتجارية بما يخدم الاقتصاد الوطني.
٤. ترشيد الانفاق الاستهلاكي إذا لابد ان تكون السياسة الانفاقية للدولة قائمة على أساس زيادة النفقات الاستثمارية بنسبة أكبر من النفقات الاستهلاكية لان ذلك يؤدي الى توسع الطاقات الإنتاجية ويسارع في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. الافندي، محمد احمد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الخامسة، الاميين للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠١٣.
٢. الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبد العزيز بن احمد، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الطبعة الاولى، ٢٠١٤.

٣. داغر، محمود محمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨.
٤. عمارة، رانيا محمود عبد العزيز، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٥. فضيلة، عابد، خضور، رسلان، التحليل الاقتصادي الجزئي، الطبعة الثانية، جامعة دمشق، ٢٠٠٨.
٦. معله، حالوب كاظم، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار امل الجديدة للطباعة والنشر، دمشق، سوريا، ٢٠١٧.
٧. مندور، احمد محمد، ناصف، ايمان عطية، وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ٢٠٠٤.
٨. الوادي، محمود حسين، العساف، احمد عارف، صافي، وليد احمد، الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.
٩. الوادي، محمود حسين، العساف، احمد عارف، صافي، وليد احمد، الاقتصاد الجزئي، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢.

ثانياً. تقارير سنوية:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، قسم الموازنة الاستثمارية، للسنوات ١٩٩٠-٢٠١٨.

ثالثاً. المصادر الأجنبية:

1. N. Gregory Mankiw, Professor of Economics, Harvard University Publisher: South, Western, 2004.
2. Campbell R. McConnell, Stanley L. Brue, Economics, Principles Problems, and, Policies, McGraw-Hill (New York), 2002.